

## السياسات من أجل التغيير:

# تمكين الفتيات

## النقاط الرئيسية

- الفتيات أكثر عرضة للأمية، وأكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدرسة، أو ترك الدراسة أو الانقطاع عنها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب تتعلق بمسؤولياتهن المنزلية، أو الأعراف الثقافية، أو الزواج، أو رفض الآباء، أو عدم وجود مدارس بالقرب من محل إقامتهن.
- احتمال انتقال الفتيات بنجاح من الدراسة إلى العمل أقل بكثير من مثيله لدى الفتيان، واحتمال وجودهن خارج الدراسة وخارج نطاق العمالة أو التدريب في آن واحد يزيد بمقدار خمس مرات عن نظيره بين الفتيان.
- يدعم الرجل والمرأة على حد سواء التحرش الجنسي والعنف المنزلي ضد المرأة في ظل ظروف معينة.
- يرتبط تمكين الفتيات بخفض معدلات وفيات الأمهات والرضع ومعدلات الإعتلال، بالإضافة إلى انخفاض النمو السكاني، وتحسين مستوى التعليم والصحة للأطفال، ويدفع عجلة النمو الاقتصادي، ويضيق الحلقة المفرغة التي يشكلها الفقر.

## ١- ما المقصود بتمكين الفتيات/ وما هي محاوره الرئيسية؟



تمثل الطفولة والمراهقة مرحلتان حرجتان في التطور البدني والعقلي والاجتماعي في حياتنا، وهما مرحلتان استكشافيتان، نستكشف فيهما العالم المحيط بنا، ونكتسب ثقتنا بأنفسنا، وهما أيضاً من مراحل النمو التي يكون تأثرنا فيها سريع للغاية ونكون أكثر عرضة للتكيف مع و/أو تبني السلوكيات والمبادئ، التي تترسخ في هوياتنا وتشكل مستقبلنا، وهذا التأثير السريع وعواقبه المحتملة على المدى الطويل يجعل الأطفال والمراهقين أكثر عرضة لمجموعة من العوامل، يمكن أن تحول دون استغلال كامل إمكاناتهم.

وانتشار التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي، وهياكل القوى التي تنحاز للذكور بصورة منهجية، يزيد من ضعف الفتيات وتعيق نموهن.

بينما تعتمد النهج المعنية بتمكين الفتيات على السياق، إلا أنها تعتبر بشكل عام عملية تغيير، تُمكن الفتيات من السيطرة بشكل أكبر على الخيارات الاستراتيجية في حياتهن، وتحقق هذه العملية من خلال التوسع في الخيارات المتاحة لهن، وتعزيز أصواتهن، والقضاء على الهياكل التمييزية التي تحد من سيطرتهم على أجسادهن ومستقبلهن. ولأغراض هذه الوثيقة، اخترنا التركيز على العمليات الثلاثة التالية:

« تحسين إمكانية الحصول على الخدمات (مثل الصحة والتعليم والحماية)؛

« توفير الفرص لتنمية المهارات؛

« منح الفتيات فرصاً للاستماع لآرائهن وممارسة حقوقهن.

**عندما تكتسب الفتاة المعارف والمهارات والقدرة على تغيير واقعها، وعندما تستعين بهذه الأدوات لكي تنضج، من خلال اتخاذ قراراتها بنفسها ومشاركتها في عمليات صنع القرارات، عندئذ يمكننا القول بأنه تم تمكين الفتاة**

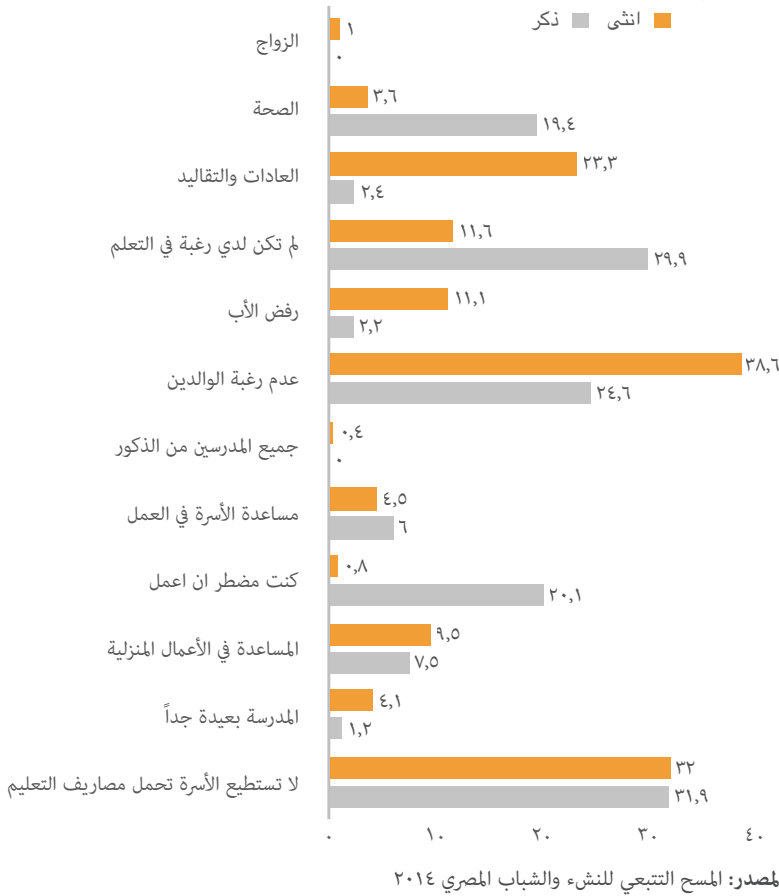
والتمكن ليس خدمة يمكن تقديمها لفرد، بل هو رحلة تحول شخصية، وتحدث هذه الرحلة في سياق الأسر والمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية، التي بإمكانها تيسير هذه الرحلة أو عرقلتها.

والفتيات والفتيان، على حد سواء، لهم الحق في أن يشاركوا في عملية صنع القرار بشأن جميع المسائل التي تؤثر عليهم، وفي أن يولي الآخرون الاعتبار الواجب لمشاركاتهم ومساهماتهم. ومن أجل تحقيق ذلك، تحتاج الفتيات والفتيان لفرص آمنة وشاملة (مساحات ومنابر)، لتكوين آرائهم والتعبير عنها، ويحتاجون أيضاً إلى أشخاص بالغين وأقران (مستمعون) على استعداد للإنصات لهم وتفعيل آرائهم (التأثير).



## ٢- تمكين الفتيات في مصر: السياق

**شكل ١: نسبة السكان الذين لم يلتحقوا بالمدارس، حسب الأسباب المذكورة والنوع الاجتماعي**



كما هو الحال في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم، الفتيات في مصر عرضة للتحيزات القائمة على معتقدات اجتماعية - ثقافية متأصلة، ويمكن أن يظهر التحيز في صور متعددة، وفيما يلي بعض أمثلة تتجلى فيها هذه الظاهرة في مصر:

### ١. الحصول على الخدمات - بما في ذلك، خدمات التعليم والصحة

أحرزت مصر تقدماً كبيراً في سد الفجوة بين الجنسين في التحصيل التعليمي، وتبين بيانات عام ٢٠١٥، أن مستويات التحصيل التعليمي متقاربة إلى حد كبير بالنسبة للفتيان والفتيات في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ سنة، عما كانت عليه بين الأجيال السابقة، وفي الواقع، كانت نسبة الفتيات اللاتي أتممن دراستهن في المرحلة الثانوية أعلى من نسبة الفتيان (١٠,٧٪ و ٩,٢٪ على التوالي).<sup>٢</sup>

وعلى الرغم من ذلك، فإن الفتيات أكثر عرضة للأمية، ولا سيما هؤلاء اللاتي ينتمين للشرائح الأكثر فقر، وأكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدرسة، أو ترك الدراسة أو الانقطاع عنها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب تتعلق بمسؤولياتهن المنزلية أو الزواج أو رفض الآباء أو عدم وجود مدارس بالقرب من محل إقامتهن.

ووفقاً للبيانات المستمدة من المسح التتبعي للنشء والشباب في مصر ٢٠٠٩، فعند سؤال الشباب عن الأسباب وراء عدم التحاقهم بالمدارس، تضمنت الإجابات الأعلى بين الفتيات، العادات والتقاليد (٢٣,٣٪ بين الفتيات)، ورفض الأب (١١,١٪ بين الفتيات)، وعدم رغبة الوالدين في ذلك (٣٨,٦٪ بين الفتيات)، وعند سؤالهن عن سبب تغييبن عن المدرسة، ذكر ٩,٩٪ من الفتيات أن السبب كان «المساعدة في الأعمال المنزلية»، مقابل ١,٦ فقط من الفتيان،<sup>٣</sup> ويزداد احتمال تسرب الذكور من الدراسة، من أجل العمل أو بسبب عدم استعدادهم للذهاب للمدرسة، ازدياداً ملحوظاً.

من المهم الأخذ في الاعتبار دور الفقر المالي في حرمان الفتيات/ النساء من حقوقهن ودورهن، فالفقر المالي

هو أحد العوامل المتشابكة، التي ترتبط بمسائل أخرى تم/سيتم ذكرها في هذا الموجز، وتضمن: انخفاض معدل استخدام الإنثا لوسائل منع الحمل الحديثة، الافتقار للمعرفة بشأن الأمراض المعدية، الفرص المحدودة لإستخدام الكمبيوتر ووسائل الإعلام الرقمية، زيادة فرص التعرض للممارسات الضارة، مثل: الختان، و/أو زواج الأطفال. وفيما يتعلق بالتعليم، تكشف البيانات المستمدة من المسح السكاني الصحي في مصر ٢٠١٤، كيف يرتبط الحصول على التعليم ارتباطاً إيجابياً بمستوى ثراء الأسرة، «أكثر من ٨ من كل ١٠ سيدات في الشريحة الأكثر ثراء أتممن الدراسة بالمرحلة الثانوية أو ما بعد الثانوية، بينما ما يقرب من نصف السيدات في أدنى شريحة لم يلتحقن بالمدارس على الإطلاق»، ويرتبط الحصول على التعليم حد ذاته بوجهات النظر حول المساواة بين الجنسين، إذ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشخص، فإنه على الأرجح يدعم الآراء التي لا تتحيز ضد الفتاة/ المرأة.<sup>٤</sup>

<sup>٢</sup> وزارة الصحة والسكان [مصر] شركة الزناتي ومشاركوه [مصر] ومؤسسة ICF الدولية ٢٠١٥ - مسح الجوانب الصحية - مصر ٢٠١٥ - القاهرة - مصر وروكفيل - ميريلاند - الولايات المتحدة الأمريكية - وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF الدولية

<sup>٣</sup> رانيا رشدي، مايا سيفرينج - ٢٠١٥ - «المسح التتبعي للنشء والشباب المصري ٢٠١٤: جمع الأدلة بشأن السياسات والبرامج والأبحاث» - القاهرة: المجلس القومي للسكان

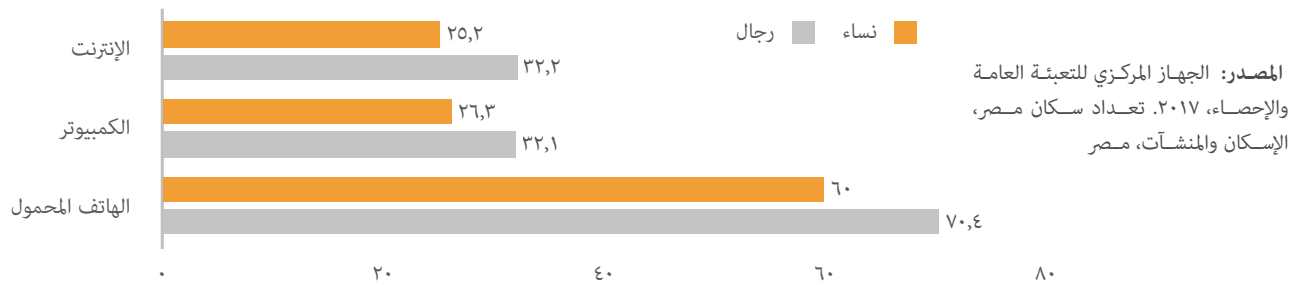
<sup>٤</sup> انظر: المسح التتبعي للنشء والشباب المصري - ٢٠١٤ - الفصل ٩: استمرار نزعة المحافظة: المواقف إزاء النوع الاجتماعي بين الشباب المصري - المجلس القومي للسكان - ٢٠١٥ - وفهم الذكوريات: المسح الدولي للرجال والمساواة بين الجنسين - أبرز النتائج - مصر (٢٠١٦-٢٠١٧)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة - ٢٠١٧



يمكن أن تؤثر قلة الموارد المالية، وضيق الوقت، والقيود المفروضة على التنقل، على قدرة الفتيات في الحصول على فرص تنمية المهارات، ومن ثم، يقيد من الآفاق الوظيفية لهن، ويعيق قدرتهن على ضمان الحصول على وظائف ذات دخل مرتفع في حياتهن فيما بعد. وفي مصر، يتضح ذلك جلياً في قلة الفرص المتاحة للفتيات لممارسة الرياضة، والتي تعتبر بمثابة فرصة لتنمية المهارات الحياتية لدي الأطفال،<sup>٥</sup> ويتضح أيضاً في صعوبة الحصول على (أو الإنتفاع من) أدوات ضرورية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يمكن أن تغير حياة الفتيات والنساء، لأنها تكون بمثابة مصدر ثري للحصول على المعرفة وفرص العمل والتعليم، وكمتمدى للتعبير عن الذات والإبداع.

إن صعوبة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تقلل من إمكانية حصول الطفل على المعرفة، وقدرته على اتخاذ خيارات مستنيرة، وعلى تطوير قدراته، ومشاركته الاجتماعية والاقتصادية، ويظهر تعداد مصر لعام ٢٠١٧، التفاوتات بين الجنسين في استخدام الكمبيوتر والإنترنت والهاتف المحمول، إذ ترتفع معدلات الاستخدام بصورة منتظمة بين الذكور، وفي المتوسط، ازداد احتمال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الذكور في الفئة العمرية ٤ سنوات فأكثر بنسبة ٧,٧٪ مقارنة بالفتيات (انظر الشكل ٢ أدناه).<sup>٦</sup>

شكل ٢: السكان في الفئة العمرية ٤ سنوات فأكثر الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات حسب النوع الاجتماعي - ٢٠١٧



© UNICEF/Egypt2005/Yousri Aql

تؤكد البيانات المستمدة من مسح الجوانب الصحية - مصر ٢٠١٥، التفاوت في استخدام الإنترنت، إذ يزداد احتمال استخدام الإنترنت بكثرة بين الذكور في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ سنة، مقارنة بالإناث، كما تظهر البيانات فجوة رقمية ريفية، إذ يقل احتمال استخدام سكان المناطق الريفية للإنترنت مرة واحدة في الأسبوع.<sup>٧</sup>

وهناك عائق آخر يؤثر على قدرة الفتيات على المشاركة والتعبير عن رأيهن واتخاذ قرارات مستنيرة، ألا وهو افتقار النساء للمعرفة حول خدمات الصحة الإنجابية، على سبيل المثال، وجد أن معظم الفتيات والنساء في الفئة العمرية ١٥ - ٤٩ سنة (٩٩,٩٪)، لا يعرفن سوى وسيلة واحدة فقط على الأقل لتنظيم الأسرة، بينما كان عدد النساء اللاتي لديهن معلومات مناسبة عن طريقة/ موعداً استخدام هذه الوسائل أقل بكثير، على سبيل المثال، معظمهن لم يستطعن تحديد موعد فترة الخصوبة، أو شروط الاستعانة بالرضاعة الطبيعية كوسيلة لتنظيم الأسرة. وتظهر البيانات أيضاً أن ٤٨٪ فقط من الفتيات/ النساء أبلغوا عن الآثار الجانبية لوسائل منع الحمل المختلفة، و٣٥٪ فقط من هؤلاء اللاتي أبلغن، تلقوا مشورة بشأن كيفية التعامل مع الآثار الجانبية،<sup>٨</sup> وتعتبر الآثار الجانبية والمخاوف الصحية من بين الأسباب الرئيسية التي أشرن إليها وراء التوقف عن استخدام وسائل منع الحمل، فضلاً عن ذلك، قد يؤدي عدم المعرفة باستخدام الفعّال لوسائل تنظيم الأسرة، إلى حالات الحمل في توقيت غير مناسب أو الحمل غير المرغوب فيه، وهو ما يكون على الأرجح، بالنظر للوضع الراهن، أكثر تأثيراً على الفتيات/ النساء من الرجال.

وتمتد قلة المعرفة إلى المسائل الصحية الأخرى، مثل التغذية والأمراض المعدية<sup>٩</sup> والطمث، حيث أفاد ٣٤٪ فقط من الفتيات بمعرفتهن بالطمث قبل أن يبدأ لديهن بالفعل، فيما أفاد أكثر من ٥٠٪ من الإناث، في الفئة العمرية ١٣ - ٣٥، أصابتهن بشعور بالخوف/ الصدمة عند بدء الطمث لديهن، وأفاد ٢١٪ بأنهن لم يكن على علم بما ينبغي عليهن عمله (مسح النشء والشباب - مصر ٢٠١٥)، فضلاً عن ذلك، كان استخدام الفوط الصحية منتشر (أكثر من ٨٥٪) في معظم أنحاء البلاد، بينما ينخفض إلى ٧٣٪ في الصعيد والمحافظات الحدودية (مسح النشء والشباب - مصر ٢٠١٥).

<sup>٥</sup> أشار ٤٠,٨٪ فقط من الفتيات/ النساء، في الفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة، إلى أنهن شاركن في أي نشاط رياضي يومي في عام ٢٠١٤ (مسح النشء والشباب - مصر - ٢٠١٥)

<sup>٦</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - ٢٠١٧، تعداد السكان والمساكن والمنشآت في مصر، تعداد مصر ٢٠١٧

<sup>٧</sup> وزارة الصحة والسكان [مصر] شركة الزناني ومشاركوه [مصر] ومؤسسة ICF الدولية ٢٠١٥ - مسح الجوانب الصحية - مصر ٢٠١٥ - القاهرة - مصر وروكفيل - ميريلاند - الولايات المتحدة الأمريكية - وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF الدولية

<sup>٨</sup> وزارة الصحة والسكان [مصر] شركة الزناني ومشاركوه [مصر] ومؤسسة ICF الدولية ٢٠١٥ - المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠١٤ - القاهرة - مصر وروكفيل - ميريلاند - الولايات المتحدة الأمريكية - وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF الدولية

<sup>٩</sup> انظر موجز البيانات لليونسف - العدد ٢: الأطفال والمراهقين وفيرس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

يؤثران على/ يتأثران بالقيود المفروضة على التعبير عن الذات والتنقل واتخاذ القرارات، والتعرض للممارسات الضارة والعنف، مثل: ختان الإناث، وزواج الأطفال، والتحرش الجنسي

« استخدام الوقت والقيود المفروضة على التنقل وفقدان الفرص - الأعراف يمكن أن تقيد الفتيات/ النساء في الإطار المنزلي، وتقلل من قيمة عمل المرأة، وتلقي على عاتقهن كمّاً هائلاً من المسؤوليات المنزلية والعمل غير مدفوع الأجر، وتظهر بيانات استخدام الوقت للشباب في الفئة العمرية من ١٠ - ١٩ سنة، أنه في عام ٢٠١٥، نسبة الفتيات (٦٤٪) اللاقي حصصاً مزيده من الوقت لأداء عمل غير مدفوع الأجر للأسرة تفوق بكثير مثيلتها بين الفتيان (٢٧٪)، ما يقلل الوقت المتاح لدي الفتيات/ النساء لأداء أنشطة أخرى، بما في ذلك، التعليم والمشاركة في الأنشطة البدنية، والترفيه، ويمكن أن يؤدي إلى مقاومة تشغيل الإناث في بعض القطاعات، بسبب قلة خبراتهن في مجال العمل، والنظر إليهن على أن اهتمامهن مقصور على المسؤوليات المنزلية. وتبين البيانات المستمدة من مسح الجوانب الصحية أوجه تفاوت هائلة في نسبة الذكور والإناث (في الفئة العمرية ١٥ - ٥٩ سنة)، الذين ذكروا أنهم يعملون في وقت إجراء المسح (١٤٪ من الإناث، ٨٣٪ من الذكور)، كما تزداد معدلات التوظيف انخفاضاً بين النساء الريفيات وهؤلاء اللاقي ينتمين إلى الشريحة الأكثر فقر، وذلك على الرغم من أن "الحصول على عمل" كان هدف الحياة الرئيسي الذي أشار إليه الذكور والإناث غير العاملين في الفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة في عام ٢٠١٢، ويمكن أن تؤدي هذه التفاوتات إلى تقليل إمكانية حصول الفتيات/ النساء على الفرص والموارد والخدمات، وتقيد سلطتهن لاتخاذ القرارات في حياتهن فيما بعد.

ووفقاً لمسح الانتقال من الدراسة إلى العمل ٢٠١٢، في الفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة، فإن احتمال إتمام الشابات للانتقال من الدراسة إلى العمل كان أقل بكثير من نظيره بين الشباب (أي الانتقال إلى وظيفة ثابتة ومرضية بعد انتهاء الدراسة)، واحتمال وجودهن خارج الدراسة وخارج نطاق العمالة أو التدريب في آن واحد أكثر بكثير من الفتيان (٤٩,٥٪ بين الشابات مقارنة ٩,٣٪ بين الشباب)، وقد كانت العقبات الأساسية التي ذكرتها الفتيات، والتي حالت دون حصولهن على فرصة عمل، ندرة فرص العمل وعدم تمتعهن بالخبرة الكافية، وعلى الرغم من أن رفض الوظائف كان نادراً بين الشباب غير العاملين، من الضروري أن نشير إلى أن الأسباب التي ذكرتها الفتيات كان معظمها في الغالب يتضمن مشكلات مع "ملاءمة" الموقع ورفض الأسرة وانتظار فرصة عمل أفضل، ومن ناحية أخرى، جاء رفض الذكور للوظائف بسبب انخفاض الأجور أو اعتقادهم بأن الوظيفة غير مغرية.



« الأدوار التقليدية للجنسين، كما انعكست في التفاوتات في وجهات النظر بين الرجال والنساء بشأن السن المثالي للزواج بالنسبة للذكور والإناث. على الرغم من أن غالبية الرجال والنساء، الذين شملهم المسح، رأوا أن "أفضل" سن للزواج بالنسبة للإناث هو ٢٠ سنة (٤١٪ من المستجيبين في المتوسط)، فقد ارتفع هذا السن قليلاً بالنسبة للذكور ليكون ٢٥ سنة (٣٧٪ من المستجيبين في المتوسط)،<sup>١٠</sup> وأغلب الظن أن ذلك يرجع إلى استمرار فكرة الهيكل التقليدي للأسرة (أي الذكر هو العائل والأنثى زوجة/ أم/ ربة منزل)، وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن قلب هذا الترتيب (أي تكون الزوجة هي الأكبر سناً)، قد أدى إلى ارتفاع معدلات العنف البدني والجنسي والعاطفي،<sup>١١</sup> وذلك على الرغم من عدم انتشاره في مصر.

وكما هو متوقع، فإن سن المرأة عند الزواج الأول يطابق معدلات الخصوبة في مصر، حيث أن أكثر من ٢٥٪ من النساء، في الفئة العمرية ٢٥ - ٤٩ سنة، ذكرن أنهن رزقن بطفلهن الأول في سن ٢٠ سنة، بينما ٤٥٪ منهن رزقن به في سن ٢٢ سنة، أما بالنسبة للنساء، في الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة، فقد كانت معدلات الخصوبة المسجلة في عام ٢٠١٤، أعلى من جميع المعدلات التي سجلت في الأعوام السابقة (بدءاً من عام ٢٠٠٠)، ومع أخذنا في الاعتبار ضعف إمكانية حصول المرأة المصرية على إجازة وضع - حيث أنه وفقاً لنتائج مسح الانتقال من الدراسة إلى العمل (مصر ٢٠١٢) ١٧٪ فقط استفدن من إجازة الوضع - فإن تشجيع المرأة على الإنجاب في سن مبكرة يمكن أن يقيد مشاركتها في المجال العام (بما في ذلك، في التعليم والعمل)، ويرتبط أيضاً بزيادة المستوى العام للخصوبة.

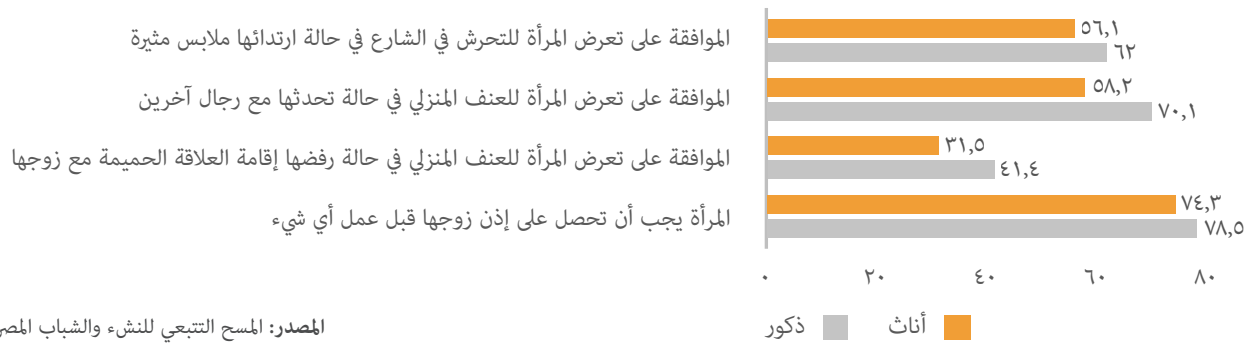
« قبول العنف - هناك أدلة تشير إلى أن بعض النساء يقبلن ارتكاب العنف ضد المرأة في ظروف معينة، وتبين البيانات، المستمدة من مسح النشء والشباب ٢٠١٤، أن ٥٦٪ من الإناث، في الفئة العمرية ١٣ - ٣٥ سنة، يعتقدون أن المرأة تستحق التعرض للتحرش في حالة ارتدائها ملابس مثيرة في الشارع، و ٥٨٪ منهن يدعمن فكرة أن الرجل له الحق في ضرب زوجته إن تحدثت مع رجال آخرين، و ٣١٪ يدعمن تعرض الزوجة للعنف المنزلي إن رفضت إقامة العلاقة الحميمة مع زوجها،<sup>١٢</sup> علاوة على ذلك، فيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرارات، وافقت الغالبية العظمى من الشباب (٧٤٪ من الإناث، و ٧٩٪ من الذكور) على عبارة "يجب على الزوجة الحصول على إذن زوجها قبل عمل أي شيء" (الشكل ٣ أدناه).

<sup>١٠</sup> وزارة الصحة والسكان [مصر] شركة الزناني ومشاركوه [مصر] ومؤسسة ICF الدولية ٢٠١٥ - مسح الجوانب الصحية - مصر ٢٠١٥ - القاهرة - مصر وروكفيل - ميريلاند - الولايات المتحدة الأمريكية - وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF الدولية

<sup>١١</sup> وزارة الصحة والسكان [مصر] شركة الزناني ومشاركوه [مصر] ومؤسسة ICF الدولية ٢٠١٥ - المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠١٤ - القاهرة - مصر وروكفيل - ميريلاند - الولايات المتحدة الأمريكية - وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF الدولية

<sup>١٢</sup> رانيا رشدي، مايا سيفردينج - ٢٠١٥ - « المسح التبعي للنشء والشباب المصري ٢٠١٤: جمع الأدلة بشأن السياسات والبرامج والأبحاث » - القاهرة: المجلس القومي للسكان

شكل ٣: نسبة السكان، في الفئة العمرية ١٣- ٣٥ سنة، الذين وافقوا على التحرش والعنف حسب الحالة، ووصاية الرجل على المرأة حسب النوع الاجتماعي - ٢٠١٤



« إلقاء العبء على الضحية/الناجية: حرمان الفتيات من حقوقهن باسم الحماية، بدلاً من خلق بيئات أكثر أمناً وشمولاً. ويتضمن الحرمان من الحقوق تقييد تنقل الفتيات، وتعرضهن للممارسات الضارة، ومنعهن من اتخاذ اختيارات إستراتيجية في حياتهن (مثل مواصلة التعليم أو العمل)، و«الحماية» في هذه الحالة ليست دوماً دور الوالدين، إذ أظهرت البيانات، المجمعّة بشأن السيطرة على العلاقة الزوجية التي يمارسها الأزواج، أن الزوجات الأصغر سناً يشرن إلى وقوعهن ضحية لسلوك السيطرة الذي يمارسه أزواجهن أكثر من نظيراتهن الأكبر سناً، وذكر ٨٤٪ من الإناث في الفئة العمرية ١٥- ٢٤ سنة أن أزواجهن يغيرون أو يغضبون عندما يتحدثن مع رجال آخرين، وذكر ٩٪ أن أزواجهن لا يسمحوا لهن بمقابلة أصدقائهن الإناث، وذكر ٧٪ أن أزواجهن يحاولون تقنين علاقاتهن بأسرهن.<sup>١٣</sup>

« الممارسات الضارة: وفقاً للبيانات المجمعّة كجزء من المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤، فإن انتشار الممارسات الضارة، مثل جريمة ختان الإناث وزواج الأطفال، آخذة في الانخفاض في مصر (انظر «سياسات من أجل التغيير» - العدد ١ و٢: إنهاء زواج الأطفال والقضاء على ختان الإناث)، وعلى الرغم من ذلك، نظراً للنمو السكاني السريع في مصر، يظل عدد الفتيات المعرضات لمواجهة الممارسات الضارة مرتفعاً.<sup>١٤</sup> تعرقل العوائق المتعددة التي أشرنا إليها أعلاه تنمية الفتيات، وتتيح توارث عقبات المساواة عبر الأجيال.

### ٣- التركيز على تمكين الفتيات – لماذا؟

« حقوق الفتيات، بما في ذلك، الحق في حياة خالية من التمييز والعنف، والحق في الحصول على الخدمات الأساسية، والحق في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في حياتهن، منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يقر بأن المساواة بين الجنسين هي مفتاح التنمية البشرية، وقد وردت هذه الحقوق في الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤، والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر (بما في ذلك، اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

« تمكين الفتيات هو أحد أهداف التنمية المستدامة في حد ذاته (هدف التنمية المستدامة ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)، فضلاً عن ذلك، فإنها مسألة تتخلل جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وتمثل أهمية بالغة في التصدي للتحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، ولا تقتصر أهمية التصدي لما تواجهه الفتيات من التمييز والعنف على المساعدة في تحقيق الأهداف، ذات الصلة بالتعليم والعمل والمشاركة السياسية والصحة واستئصال الفقر بشكل عام، بل قد يؤدي إلى آثار غير مباشرة إيجابية على أسر الفتيات والأجيال القادمة، لذا، من المهم التركيز على تمكين الفتيات في المرحلة الحالية في مصر نظراً لأهميته الحفزية لمصر في الوقت الذي تعمل فيه الدولة من أجل تحقيق أهدافها التنموية الوطنية والدولية.

« يمكن أن تعزز الحلول طويلة الأجل، التي وضعت بمشاركة الفتيات ومن أجلهن، قدرتهن على التكيف وإيجاد سبيل لإحداث تغيير دائم، وتحتاج الفتيات، ولا سيما المراهقات، إلى منابر للتعبير عن التحديات التي تواجههن في الحياة اليومية، واستكشاف حلول مناسبة، ومن ثم، يمكنهن بناء مستقبلهن على نحو أفضل لأنفسهن ولمجتمعاتهن.

<sup>١٣</sup> وزارة الصحة والسكان [مصر] شركة الزناني ومشاركوه [مصر] ومؤسسة ICF الدولية ٢٠١٥ - المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠١٤ - القاهرة - مصر و روكفيل - ميريلاند - الولايات المتحدة الأمريكية - وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF الدولية

<sup>١٤</sup> وزارة الصحة والسكان [مصر] شركة الزناني ومشاركوه [مصر] ومؤسسة ICF الدولية ٢٠١٥ - المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠١٤ - القاهرة - مصر و روكفيل - ميريلاند - الولايات المتحدة الأمريكية - وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF الدولية



« هناك دلائل كثيرة تبين أن الاستثمارات المستدامة الموجهة نحو الفتيات، لا تقتصر على تحسين حياتهن فحسب، بل تمتد لتؤتي ثمارها عبر الأجيال، وتعزز النمو الاقتصادي، وتحسن رفاه الأطفال والأسر والمجتمعات في جميع أنحاء العالم:

« كل سنة إضافية في تعليم الفتيات ترتبط بانخفاض في معدل وفيات الرضع بنسبة تتراوح ما بين ٥ - ١٠٪، والطفل الذي يولد لأم تعرف القراءة احتمال بنسبة ٥٠٪ أن يعيش لما يتجاوز الخامسة من العمر.

« كل سنة إضافية للفتيات في التعليم الثانوي، تزيد من مكاسبهن المستقبلية بنسبة تصل إلى ٢٥٪. وتستثمر المرأة ما يصل إلى ٩٠٪ من دخلها لأسرتها، لذا فإن زيادة مكاسبهن يمكن أن تؤدي إلى أطفال أكثر صحة وأفضل تعليمًا

« الاستثمار في الفتيات اليوم يمكن أن يسرع النمو الاقتصادي ويزيد من القوى العاملة الماهرة في الغد. وعندما تكون الشابات نشيطات اقتصادياً مثل الشباب، يمكن أن يزيد من سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة ٤,٤٪، مما يخفف من العجز في نقص العمالة على المستوى العالمي، إذ أن ٤٠٪ من أصحاب الأعمال يجدون صعوبة في توظيف عمالة على الدرجة المطلوبة من المهارة.<sup>١٥</sup>

الطفل الذي يولد لأم تعرف القراءة احتمال بنسبة ٥٠٪ أن يعيش لما يتجاوز الخامسة من العمر.



تستثمر المرأة ما يصل إلى

٩٠٪

من دخلها لأسرتها، لذا فإن زيادة مكاسبهن يمكن أن تؤدي إلى أطفال أكثر صحة وأفضل تعليمًا



© UNICEF/Egypt/2010/Yousri Aql



## ٤- الاستجابة

ينبغي التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه الفتيات في حياتهن اليومية معاً، لتحويل أوجه الضعف إلى فرص، لأن النجاح في مجال واحد يشجع على إحراز تقدم في مجال آخر، واتباع نهج متكامل يؤدي إلى آثار مضاعفة، من أجل إحداث تأثير أقوى وأكثر استدامة، بمستوى من الكفاءة، يتيح زيادة الموارد ووصولها لعدد أكبر من الفتيات. وتتضمن الحلول المقترحة:

### ١. تفعيل القوانين والسياسات الوطنية واتباع نهج تحويلية للمنظور الجنساني<sup>١٦</sup>

« حققت الحكومة المصرية تقدماً كبيراً في مجال حماية وتمكين الطفل والمرأة، وذلك من خلال استحداث تشريعات وبرامج مراعية للمساواة بين الجنسين، وصادقت على اتفاقات دولية، على النحو المبين بالجدولين أدناه، وعلى الرغم من ذلك، تدعو الحاجة إلى زيادة التركيز على تفعيل القوانين والاتفاقات، واستحداث تدخلات تحويلية فيما يتعلق للمساواة بين الجنسين، تتحدى الأعراف الاجتماعية السلبية وتتصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة، وتهدف إلى إحداث تغيير أكثر استدامة، ونظراً لانتشار عدم المساواة بين الجنسين وأثر ذلك على مختلف مناحي الحياة (مثل التعليم والعمل والترفيه والأسرة، من بين جملة أمور أخرى)، من الأهمية تشجيع وتعميم تطبيق منظور تحويلي لمنظور المساواة بين الجنسين في عمل جميع الهيئات الحكومية، ولا سيما تلك المعنية بالطفل.

<sup>١٥</sup> اليونيسف (٢٠١٨) - الاستثمار في إمكانات المراهقات - اليونيسف

<sup>١٦</sup> نصوص الدستور التي تحث على المساواة بين الجنسين:

المادة (١١): تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وحماية المرأة ضد كل أشكال العنف

المادتين (٥١) و (٥٢) حماية كرامة الإنسان، وحظر التعذيب بجميع صوره وأشكاله.

المادة (٦٠) تنص على «لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون».

\* تؤكد المادة (٨٠) على حقوق الطفل (أي كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره)، وتنص على «لتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري»

\*\* القانون الرئيسي الذي يجرم ختان الإناث في مصر، ورد في الفقرة ٢ من المادة ٢٤٢ - مكرر، والفقرة (أ) من المادة ٢٤٢ مكرر، من القانون ١٩٣٧/٥٨ بإصدار قانون العقوبات (بصيغته المعدلة بالقانون ٢٠١٦/٧٨).

## الاتفاقيات الدولية

مصر من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية التالية، التي تدعو إلى تمكين الفتيات والنساء:

- « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)
- « العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)
- « العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)
- « اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (١٩٨٠)
- « اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٠)
- « الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه (٢٠٠١)
- « إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣)
- « برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)
- « إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)
- « البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (٢٠٠٣)
- « اعتمدت مصر أيضاً أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (٢٠٠٠) وأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥)
- « دعوة القاهرة للعمل على القضاء على زواج الأطفال وختان الإناث (٢٠١٩).

# دوي

## الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية

مصر لديها العديد من الأحكام الدستورية، التي تحث على المساواة بين الجنسين وحماية المرأة من العنف والتمييز (المادة ١١)؛ وتحظر التعذيب (المادة ٥٢)؛ وتحمي جسم الإنسان من التشويه والاعتداء (المادة ٦٠)؛ وتحمي حقوق الطفل في التعليم وفي حياة خالية من العنف والاعتداء وسوء المعاملة والاستغلال (المادة ٨٠)\*، وتحظر جميع أشكال القهر والاستغلال القسري (المادة ٨٩). ومصر لديها أيضاً قوانين تحظر ختان الإناث\*\*، وتحمي المرأة من العنف المنزلي وتحمي الطفل من الاعتداء الجنسي.

وتتضمن الاستراتيجيات والبرامج الوطنية:

- « المبادرة الوطنية لتمكين الفتيات، التي يقودها المجلس القومي للطفولة والأمومة، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة الشباب والرياضة، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، لتنفيذ «دوي» .. المبادرة الوطنية لتمكين البنات، التي تستهدف الشباب المصري.
- « الإطار الاستراتيجي لإنهاء العنف ضد الأطفال (٢٠١٨)
- « الإطار الاستراتيجي الوطني للطفولة والأمومة (٢٠١٨ - ٢٠٣٠)، برعاية المجلس القومي للطفولة والأمومة
- « الاستراتيجية الوطنية لمنع زواج الأطفال، برعاية المجلس القومي للسكان (٢٠١٤)
- « اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث، برئاسة مشتركة بين كل من المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، بالتعاون مع الوزارات والمجالس المعنية والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية، وقد أطلقت اللجنة حملة وطنية لحماية الفتيات من الختان (٢٠١٩)

### ٢. تحسين الخدمات واللوازم الأساسية التي تقدمها الحكومة والقطاع العام -

في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والصحة العامة وحماية الطفل والحماية الاجتماعية.

- « تعزيز دور المجلس القومي للطفولة والأمومة، المكلف بموجب المادة ٢١٤ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤،<sup>١٧</sup> باعتباره الجهة الوطنية الرئيسية المخولة بحماية حقوق الطفل ورفاهه في مصر.
- « تحسين إمكانية الحصول على خدمات حماية الطفل بالتعاون مع الوزارات المعنية على تحسين نظام حماية الطفل، من خلال تعزيز قدرات لجان حماية الطفل والأخصائيين الاجتماعيين وخدمات خط مساعدة الطفل، وتمكينهم من الاستجابة للأطفال المحتاجين وهؤلاء الذين يتعرضون للإساءة.
- « تعزيز وحفز الطلب على خدمات حماية الطفل، مثل خط مساعدة الطفل في مصر (١٦٠٠٠).

<sup>١٧</sup> يحدد القانون المجالس القومية المستقلة، بما في ذلك، المجلس القومي لحقوق الإنسان، المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، وينص القانون على هيكلها وولايتها وضمانات استقلال أعضائها ونزاهتهم، ولها الحق في إبلاغ السلطات العامة بأي انتهاكات تتعلق بمجالات عملها، وهذه المجالس لها شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلال من الناحية الفنية والمالية والإدارية، ويجب الرجوع إليها بشأن صياغة القوانين واللوائح، المتعلقة بشؤونها ومجالات عملها.

« تعزيز سلسلة الإمدادات ونظم تقديم الخدمات الحالية، لإمداد الفتيات في الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات، بالمنتجات والمعلومات الأساسية؛ مثل أدوات النظافة الصحية أثناء الطمث ولقاحات فيروس الورم الحليمي البشري، أو المعلومات وخدمات الدعم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

« تعزيز دعم القطاع الخاص؛ لتقديم المنتجات الصحية اللازمة لفترة الطمث ووسائل منع الحمل بأسعار ميسورة وعلى درجة عالية من الجودة، ولا سيما في المحافظات الريفية، التي يكون استخدامها فيها محدوداً.

« وضع نظام توثيق متعدد القطاعات؛ لضمان إنشاء قاعدة بيانات وطنية مصنفة للمسائل المتعلقة بالفتيات في مصر، للاسترشاد به في الدعوة إلى الحلول والأعمال ذات الصلة بالسياسات.

### ٣. تعزيز المعرفة والفرص المتاحة للفتيات

« المهارات الحياتية: منح الفتيات فرصاً لتطوير مهاراتهم الحياتية، التي تتضمن التفكير النقدي وحل المشكلات والتواصل والريادة، وكذلك تقديم تعليم وتدريب على درجة عالية من الجودة في المجال الفني والمهني وفي مجال تنمية المهارات، يكون ملائماً للقطاعات الجاذبة للمرأة والقطاعات ذات الإمكانات المرتفعة لتحقيق النمو.

« تحسين وصول الفتيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: المعرفة الرقمية مهارة تشهد إقبالاً كبيراً، إذ يمكن أن تحسن من إمكانية حصول المرأة على عمل، وتزيد من مشاركتها في أنشطة توليد الدخل، وتتيح لها الحصول على المعلومات، التي تساعد في التغلب على الفجوة في المعرفة.

« وضع مناهج ومنهجيات للتدريس أو تحسين الحالية منها، لتيسير تعلم الفتيات وتطوير مهاراتهم اللازمة للحصول على عمل.

### ٤. تعزيز التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ لتيسير خلق بيئة مواتية، تدعم تمكين الفتيات، بالاستعانة بوسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، وإشراك الأسر والمجتمعات والقادة والشباب بشكل مباشر.

« إزالة الوصم بشأن الموضوعات الحساسة، مثل الطمث والأعراف ذات الصلة بالنوع الاجتماعي والممارسات الضارة، واقتراح طرق جديدة لتعريف الفتيات (والفتيان) بالمعلومات الخاصة بهن.

« تعزيز ونمذجة السلوكيات التي تيسر حياة المراهقين (ولا سيما الفتيات) وتحسنها، من خلال تيسير نقاشات جديدة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع وعلى المستوى الوطني.

### ٥. تطوير البيانات والقياسات والأبحاث، من أجل تحسين المعرفة والحلول وتتبع النتائج بالنسبة للفتيات

« دعم التجميع الدوري (والحصول على) بيانات مصنفة عن الفتيات والفتيان، تتضمن مؤشرات، مثل العرق والسن ومستوى الدخل والإعاقة والموقع وحالة الهجرة، بالإضافة إلى بيانات عن مسائل، مثل الصحة البدنية أثناء الطمث، والعنف القائم على النوع الاجتماعي لتيسير تحديد الأهداف ووضع البرامج، والمتابعة والتقييم على نحو أفضل.

« جمع بيانات ضخمة لمعرفة المزيد عن آراء الفتيات، ولسد الفجوات في البيانات، من أجل فهم المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي على نحو أفضل.

« المساعدة في تحسين فاعلية البرامج وكفاءتها، من خلال إجراء تحليلات للتمويل والميزانية للتدخلات الواعدة، وكذلك تقييمات الأثر. والمساعدة في التأكيد على أهمية تمكين الفتيات، من خلال دراسة وتوثيق تكاليف التقاعس عن التغيير.

